

محاضرات في المحاسبة المالية المعمقة 01

سنة ثالثة ليسانس جميع التخصصات

المحور الأول: مدخل عام للمحاسبة

أولاً: مفاهيم حول المؤسسة

1- **تعريف المؤسسة:** هي مجموعة من الوسائل المادية والموارد البشرية تمزج من أجل انتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح

2- **وسائل المؤسسة:** تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

أ- **الوسائل المادية:** هو كل ما تستخدمه المؤسسة في نشاطها كالألات والتجهيزات، الأراضي، المعدات، وموارد أولية ...

ب- **وسائل مالية:** ويتمثل فيما تمتلكه المؤسسة من أموال خاصة توضع تحت تصرفها لمدة غير محدودة وكذا القروض المتحصل عليها من البنوك

ت- **لموارد البشرية:** وتتمثل في الطاقات البشرية المستخدمة من المؤسسة (العمال والموظفين ...)

3- **تعريف المحاسبة:** هو نظام معلومات يسمح بتبويب وتسجيل ومعالجة المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وهي الأداة لتنظيم المعلومات المالية حسب الأنشطة اليومية بشكل نقدي ومادي بهدف تقديم قوائم مالية صحيحة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين.

4- أهداف المحاسبة:

- تحديد نتيجة نشاط المؤسسة (ربح - خسارة)؛
- وسيلة إثبات قانونية؛
- أداة إعداد التشريع الضريبي المتعلق بنشاط المؤسسة؛
- وسيلة لتحديد المركز المالي في نهاية كل سنة وإعداد القوائم المالية؛
- وسيلة لتقدير ومراقبة إيرادات ومصروفات المؤسسة؛

5- أنواع المحاسبة:

أ- **المحاسبة الوطنية:** هي أداة الهدف منها هو إعطاء صورة رقمية شاملة على أن اقتصاد الوطني لسنة معينة من خلال استغلال مختلف المعطيات الاقتصادية.

ب- **المحاسبة العمومية:** هي مجموعة من القواعد القانونية تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانية العمومية على مستوى كل الإيرادات والواردات.

ت- محاسبة المؤسسة: وهي المحاسبة العامة، المحاسبة التقديرية، المحاسبة التحليلية.

6- مبادئ المحاسبة: هي عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس التي يلتزم بها المحاسب

أ- الفروض المحاسبية:

- وحدة المحاسبة: تسمى المؤسسة الاقتصادية بوحدة المحاسبة
- استمرارية الوحدة المحاسبية: يفترض أن تزاوُل المؤسسة نشاطها باستمرار
- النقود كوحدة قياس: تسجل كل العمليات بشكل نقدي لتحديد النتيجة (ربح - خسارة)
- استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة تتحمل فقط إيراداتها ومصاريفها

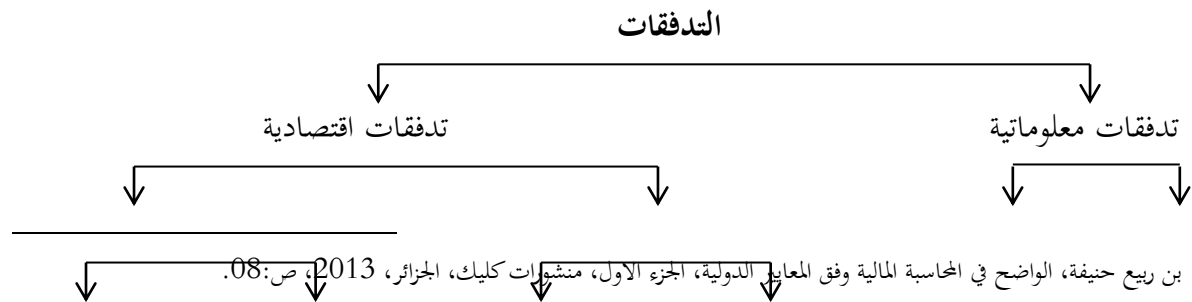
ب- المبادئ العامة للمحاسبة: هناك عدة مبادئ منها ما يلي:

- مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ أن كل العمليات المسجلة يجب أن تقوم على أساس التوازن بين المدين والدائن.
- مبدأ التكلفة التاريخية: تعتبر أساس تقييم موجودات المؤسسة وتتضمن التكلفة ثمن الشراء الزائد مصاريف الشراء المتعلقة بالأصل.
- مبدأ القيد المزدوج: كل تسجيل محاسبي يخص على الأقل طرفين أيمن مدين وأيسر دائن بحيث يجب أن يكون الطرفين متساويين
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يجب استخدام نفس الطرق المحاسبية خلال الدورة.
- مبدأ الإفصاح التام: يقضي هذا المبدأ احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات التي تكون ذات مصداقية.
- مبدأ السنوية: في الحالة العامة أمده الدورة المحاسبية تكون سنة أو أقل.

7- التدفقات:

أ- تعريف التدفقات: هي انتقال المعلومات والوسائل المادية والمالية والخدمات بين المؤسسة ومتعلميها أو داخل المؤسسة ذاتها¹.

ب- تصنيف التدفقات:



تدفقات	تدفقات	حسب طبيعتها	حسب عدد العاملين
داخلية	خارجية	تدفقات مالية	تدفقات مادية
		تدفقات داخلية	تدفقات خارجية

ثانياً: الميزانية: باختيار كل مؤسسة تبدأ نشاطها بتوفير الموارد الضرورية للحصول على وسائل الاستغلال المختلفة لذلك فإن بداية العمل المحاسبي هي الميزانية الاقتصادية فالسؤال المطروح، ما هي الميزانية الافتتاحية؟ وكيف يتم انشائها؟ وكيف تتأثر بالعمليات المالية التي اتخذت في المؤسسة؟

1- الموارد والاستخدامات:

المؤسسة كما أسلفنا هي تركيبة لوسائل مادية وبشرية ومالية لتحقيق هدف موحد فباستعمال الوسائل المادية من الآلات ومواد لا يمكن إلا عن طريق اليد العاملة وكلاهما لا يمكن الحصول عليه إلا بالأموال أو عن طريق اللجوء إلى الغير أي مؤسسات أخرى أي نميز بين مجموعتين الأولى هي الوسائل أو الاستخدامات والثانية هي الموارد

أ- الموارد: وتنقسم إلى نوعين:

- من داخل المؤسسة: وتتمثل في مساهمات الشركاء، الدولة، أرباح لسنوات سابقة ويطلق عليها بالأموال الخاصة.

- من خارج المؤسسة: هي أموال توضع تحت المؤسسة مؤقتاً ويطلق عليها الديون

ب- الاستخدامات: بمجرد الحصول على الموارد لتشريع المؤسسة في استعمالها بشراء مباني، تجهيزات، مواد والباقي يوضع في الصندوق أو البنك أو غيرها من المؤسسات المالية

$$\text{الموارد} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون}$$

$$\text{الاستخدامات} = \text{الوسائل المالية} + \text{المعنوية (شهرة)} + \text{الحقوق}$$

$$\text{مع تحقيق شرط الموارد} = \text{الاستخدامات}$$

2- تعريف الميزانية:

هي ميزان عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين موجودات المؤسسة وما عليها من مطلوبات من قبل الملاك أو الغير ولهذا تسمى بقائمة المركز المالي وتحافظ دائماً على توازنها

$$\text{الأصول (الاستخدامات)} = \text{الخصوم (الموارد)}$$

3- ترتيب الميزانية حسب (سيولة - الاستحقاق):

- أ- **درجة سيولة الأصول:** أي مدى قابلية تحول الأصول إلى سيولة فالأكثر سرعة للتحول إلى نقود ونقل عنها أنها أكثر سيولة وتكون أسفل الميزانية عكس المثبتات التي تبقى لمدة أطول مثل: المباني والأراضي والآلات لأن الهدف منها هو استغلالها لمدة زمنية طويلة حيث من خلال هذا المبدأ يمكن تقسيم الأصول إلى قسمين:
- **أصول جارية:** هي التي تتحول إلى سيولة خلال الدورة المحاسبية أقل من سنة.
 - **الأصول الغير الجارية:** هي الأصول التي تتحول إلى سيولة خلال مدة لا تفوت سنة
- ب- **درجة استحقاق الخصوم:** هي التزام المؤسسة اتجاه الغير ناتج عن أحداث ماضية يجب تسويتها بخروج موارد وتنقسم إلى قسمين:
- **التزامات المؤسسة لمالكيها:** وهو ما يسمى بالأموال الخاصة أو حقوق الملاك ويتكون من رأس المال زائد الأرباح الغير الموزعة مطروح منها خسائر الدورات السابقة ويعتبر أقل المطلوبات استحقاقا إذ لا يطلب إلا عند التصفية أو تغير رأسمال بالنقصان
 - **التزامات المؤسسة اتجاه الغير:** هي التزامات المؤسسة اتجاه المؤسسات المالية أو مورديها ويمكن أن ينقسم إلى قسمين طويلة الأجل أكثر من سنة وقصيرة الأجل أقل من سنة.

4- ترتيب الأعمال المحاسبية من 01/01 ن إلى 01/01 ن+1

- 1- تسجيل القيد الافتتاحي في اليومية
- 2- انشاء الميزانية الافتتاحية
- 3- تسجيل الأعمال اليومية للدورة
- 4- الترحيل إلى دفتر الأستاذ قبل الجرد المادي
- 5- إعداد الميزان المراجعة قبل الجرد
- 6- إنجاز أعمال الجرد المادي
- 7- تسجيل أعمال الجرد المادي وإجراء التسويات
- 8- الترحيل إلى دفتر الأستاذ بعد الجرد المادي والتسويات
- 9- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد وقبل تجميع الحسابات

- 10- تجميع الحسابات الفرعية في الحسابات الرئيسية
- 11- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد وبعد تجميع الحسابات
- 12- إعداد الكشف المالية
- 13- تحديد النتيجة الصافية
- 14- اقفال الحسابات
- 15- إعادة فتح الحسابات في 01/01/ن +1²

المحور الثاني: معالجة حالات خاصة في المخزون (التخفيضات، TVA، المردودية)

1- حسابات المخزون حسب معيار IAS 2

أ- تعريف الأصول المتداولة: حدد المعيار (01) شروط اعتبار أصل ضمن الأصول المتداولة وفق الشروط التالية:

- احتمال أن يتحقق الأصل خلال الدورة التشغيلية وهو مخصص للبيع أو الاستعمال خلال الدورة
- عندما يكون الغرض الأساس من الأصل هو المتاجرة ويتوقع تحقيقه خلال 12 شهر
- إذا كان الأصل نقود أو ما يماثلها.

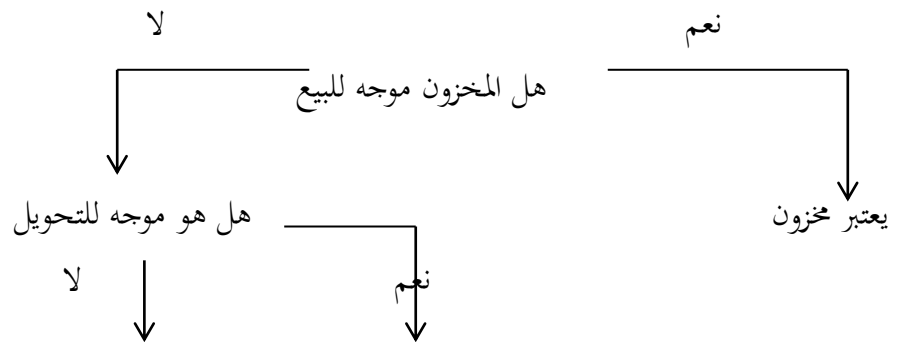
ب- تعريف المخزون: حسب المعيار المحاسبي (2) تعتبر المخزونات الأصول التي يتم الاحتفاظ بها من أجل البيع أو التصنيع بغرض البيع بما في ذلك المواد واللوازم.

ت- أنواع المخزون:

- بالنسبة للمؤسسة تجارية: تقوم بشرا السلع وإعادة بيعها على حالها
- بالنسبة للمؤسسة انتاجية: تقوم بشراء المواد ثم تحويلها ثم بيعها
- بالنسبة للمؤسسة خدمية: تقوم بشراء المواد للإنتاج وبيع واستهلاك

ث- كيفية تمييز المخزون:

القاعدة الأساسية للتمييز بين المخزون غيره هو معرفة استخدام وتوجيه الأصل



² محمد كواش، التسيير المحاسبي والمالي، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار المعاصر الجديد، الجزائر، 2016، ص: 138.

تعتبر مخزون هل هو موجه للاستهلاك النهائي

لا نعم
يعتبر مخزون إذا مثبتات

2- الشراء بمختلف التكاليف والتخفيضات و TVA

2-1- التخفيضات التجارية: تمنح في حالة الشراء أو البيع وترتبط بطبيعة المخزون ومواصفاته وهي أعلى أنواع منها:

- الحسميات: تمنح بسبب وجود عيب في البضاعة أو المنتج أو انها غير مطابقة للمواصفات
- التنزيلات : تمنح بسبب كبر أو ضخامة العملية التجارية
- المبرجعات: تمنح إذا بلغت حجم التعاملات حدا متفق عليه مسبقا أو بسبب طول مدة التعامل

2-2- التخفيضات المالية: يمنح هذا النوع من التخفيض في حالة الشراء والبيع بسبب تعجيل الدفع قبل تاريخ الاستحقاق قيمة البضاعة المباعة أو المشتريات وهو نوع واحد.

2-3- الرسم على القيمة المضافة TVA

أ- تعريف TVA: هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك الأخير والمؤسسة ما هي إلا وسيط حيث تعتبر مجمع لهذا النوع من الرسوم.

ب- العناصر المستثنيات من TVA: تستثنى العناصر التالية:

- التخفيضات التجارية والمالية
- المبلغ المدفوع برسم الأمانة على الغلافات القابلة للاسترجاع
- المدفوعات على المصاريف النقل التي قام بها البائع بنفسه لتسليم السلع الخاضعة للرسم
- الضرائب والرسوم الأخرى لا تحسب عليها ³TVA

³ بلقاسم توزة، مطبوعة المحاضرات حول المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015، ص: 55.

2-4- إعداد فاتورة المشتريات:

*****	+ ثمن الشراء
(****)	_ تخفيضات حسومات
(****)	_ تخفيضات تنزيلات
(****)	_ تخفيضات المرتجعات
*****	= الصافي التجاري
(****)	_ تخفيضات مالية
*****	= الصافي المالي
*****	+ مصاريف الشراء التي يتحملها المشتري
*****	+ الرسم على القيمة المضافة
*****	= صافي الدفع

2-5- التسجيل المحاسبي للفاتورة تتضمن تخفيض تجاري في نفس الفاتورة

حالة شراء: نحري التسجيل المحاسبي التالي:

القيد الاول:

768	401	512	4456	38
تخفيضات مالية على المشتريات				
*	*		*	*

القيد الثاني:

38	30
*	*

حالة البيع:

القيد الاول

TVA 4457	700 مبيعات بضاعة	513	512	411

القيد الثاني:

30	60

2-6- تخفيضات تجارية في قانون مستقلة:

إذا وردت تخفيضات تجارية في فاتورة خارج فاتورة الشراء أو البيع فإنها تسجل في دفتر اليومية وفقا للقيد التالي:

حالة شراء:

إعداد فاتورة التخفيض التجاري

قيمة التخفيض HT

الرسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ المستحق TTC

ح/ 609 تخفيضات تجارية دائن

ح/ 4456 دائن

ح/ 401 مورد مدين

TVA 4456	609 تخفيضات	401 مورد

حالة البيع:

- إعداد الفاتورة

ح/ 709 تخفيضات تجارية على المبيعات

قيمة التنزيلات

الرسوم TVA	ح/ TVA 4457
المبلغ المستحق	ح/ 411 الزبون
709	TVA 4457
411 الزبون	
المعالجة المحاسبية للتخفيضات المالية ضمن نفس الفاتورة:	
1- حالة الشراء:	

380	TVA 4456	512 البنك	768 تخفيض مالي على المشتريات
2- حالة البيع:			

512 البنك	668 تخفيض مالي على المبيعات	700 مبيعات بضاعة	TVA على المبيعات

المعالجة المحاسبية للتخفيضات المالية في فاتورة مستقلة

أ- حالة الشراء:

401 المورد	768 إيرادات مالية على م	TVA 445

ب- حالة البيع:

668 تخفيض مالي على المبيعات	TVA 4457	411 الزبائن

المحور الثالث: محاسبة الغلافات:

تمهيد: يوجد صنفين من الغلافات التي تستعمل في التغليف المخزون لحمايته أثناء العمليات التجارية (البيع، الشراء، التخزين، النقل ...) وهي على نوعين:

- غلافات غير قابلة للاسترجاع (مستهلكة)
- غلافات قابلة للاسترجاع (متداولة)

1- غلافات غير قابلة للاسترجاع: هي التي تحتوي على مخزون وتستهلك بمجرد استعمال المخزون، مثال:

الغلافات والقرورات البلاستيكية ...

2- المعالجة المحاسبية للغلافات المستهلكة:

- عند شرائها تسجل على أساس مواد ولوازم
- عند شراء البضاعة أو المواد داخل الغلافات الغير مسترجعة تعتبر قيمتها جزء من تكلفة شراء المخزون
- عند بيع الغلافات الغير المسترجعة بمفردها تعتبر مبيعات بضاعة.

مثال:

قامت مؤسسة تجارية بشراء بضاعة داخل غلافات مستهلكة من عند المورد وتضمنت الفاتورة ما يلي:

ثمن الشراء 190.000 خارج الرسم غلافات غير مسترجعة 10.000 والرسم على القيمة المضافة 17% تم استلام الفاتورة مع البضاعة

المطلوب: سجل العملية في يومية الزبون والمورد علما أن تكلفة البضاعة المباعة 150000

الحل:

عند المشتري:

200.000	مشتريات البضاعة	380
34.000	TVA على المشتريات	4456
234.000	مورد المخزون	401
200.000	بضاعة	30
200.000	مشتريات بضاعة	380

عند المورد:

234.000	مشتريات البضاعة	411
200.000	مبيعات بضاعة	700
34.000	TVA على المبيعات	44567
150.000	بضاعة مستهلكة	60
150.000	بضاعة	30

ملاحظة: في حالة شراء أغلفة غير مسترجعة بهدف استعمالها تعالج على أساس مواد ولوازم.

3- الغلافات القابلة للاسترجاع (متداولة):

أ- عند اقتناء الغلافات المتداولة تسجل ضمن الأصول الثابتة: تسجل بتكلفة شرائها وعند انتاجها تقيم بتكلفة الانتاج وتسجل ضمن ح/ 218 أصول ثابتة أخرى وفق القيد المحاسبي التالي:

512	4456	218

ب- عند استعمال الغلافات المتداولة:

- تسجل عند المشتري (الزبون) ثمن فاتورة الشراء في حساب الأمانات المدفوعة ح/ 4096

- تسجل عند البائع (المورد) في حساب الغلافات برسم الأمانة ح/ 4196

مثال:

في 2015/11/15 قامت مؤسسة بشراء البضاعة داخل غلافات متداولة من عند موردها وتضمنت فاتورة الشراء ما يلي: ثمن الشراء 500.000 دج / تخفيض تجاري 5% و TVA 17% ، غلافات قابلة للاسترجاع بعد 15 يوم من تاريخ الشراء بقيمة 80.000 دج تم استلام الفاتورة مع البضاعة في نفس اليوم علما أن تكلفة البضاعة المباعة 350.000 دج

الحل:

500.000	ثمن الشراء
(25000)	تخفيض تجاري
475.000	الصافي التجاري
80.750	TVA
80.000	غلافات متداولة
635.750	المبلغ المستحق TTC

عند الزبون:			
	475.000	مشتريات بضاعة	380
	80.750	TVA على الشراء	4456
	80.000	أمانات مدفوعة	4096
635.750		موردو المخزون	401
	475.000	بضاعة	30
475.000		مشتريات بضاعة	380

عند المورد البائع			
	635.750	زبائن	411
475.000		مبيعات بضاعة	700
80.750		TVA على المبيعات	4457
80.000		أمانات تحت التسديد	4196
	350.000	بضاعة مستهلكة	600
350.000		بضاعة	30

المحور الرابع: محاسبة الأوراق التجارية:

1- تعريف الأوراق التجارية:

عرف القانون التجاري الأوراق التجارية على أنها أوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل موضوعه مبلغ من النقود يستحق الوفاء عند الاطلاع أو في موعد معين ويستقر العرف التجاري على قبولها كأداة للوفاء شأن النقود.

2- أنواع الأوراق التجارية:

أ- **الكمبيالة:** يمكن تعريفها على أنها ورقة تجارية غير معلقة بشرط صادرة من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر مدين يسمى المسحوب عليه بأن يدفع بمجرد الاطلاع أو بتاريخ محدد مبلغا معيناً من النقود إلى الساحب أو مستفيد آخر أو الحامل للورقة وتحتوى الكمبيالة على المعلومات التالية:

- اسم الساحب
 - اسم المسحوب عليه
 - اسم المستفيد
 - تاريخ الاستحقاق
 - المبلغ بالحروف والأرقام
 - إمضاء الساحب والمسحوب عليه
 - الجهة المسددة
 - رقم الحساب المسحوب عليه لدى الجهة المسددة (البنك)
- لذلك وجب أن يكون لدى المسحوب عليه مبلغا كافي عند تاريخ الاستحقاق

ت- خواص الكمبيالة:

- **التظهير:** يقصد بعملية التظهير بتحويل ملكية الورقة التجارية من مالكة الأصل إلى مالك جديد وبذلك بالتنازل عنها وذلك بكتابة على ظهر الورقة عبارة لأمر السيد (المستفيد)

- **خصم الكميالة:** يقدم حامل الكميالة الورقة للبنك طالبا خصمها إلى الاستفادة من المبلغ قبل تاريخ استحقاقه فيأخذ البنك مقابل هذه العملية عمولة ويحل محل المستفيد في طلب المبلغ من المسحوب عليه أجالا
- **السند لأمر:** هو تعهد شخص يسمى محرر السند (مصدر السند) وعادة يكون المدين (الزبون) بأن يدفع مبلغا معيناً لشخص آخر المستفيد في تاريخ محدد
- **الشيك:** هو مبلغ رهن الاشارة يستفيد منه حامل الشيك.

3- المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية:

تمر الأوراق التجارية مند تحريرها بعدة حالات ولكل حالة تسجيل محاسبي خاص بالسنة للمورد والزبون ابتداء من تحريرها وتداولها ودفعها حيث تعتبر بالنسبة للمستفيد حقاً له ويسجلها في ح/ 413 عملاء أوراق قبض وهو المورد وفي المقابل بالنسبة للمدين الدافع (الزبون) يعتبرها ديناً يسجلها في ح/ 403 موردون أوراق دفع⁴.

أ - تحرير (نشأة) الورقة التجارية:

في عملية الشراء يمكن أن يتفق الزبون مع المورد على التسديد بواسطة ورقة تجارية سواء كميالة أو سند لأمر سواء تعلق بالتبثبات أو المخزونات وفق القيد التالي:

عند الزبون المشتري

403 أوراق دفع	38

عند المورد

70 مبيعات	413 أوراق قبض

⁴ لخضر علاوي، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2014، ص:256.

4- العمليات على الأوراق التجارية:

أ- حالة تحرير كمبيالة أو سند لأمر وقبولها من طرف المورد

• عند الزبون

401 مورد	403 أوراق دفع

• عند المورد

413 أوراق قبض	411 زبائن

ملاحظة: إذا كان الدين يتعلق بحيازة المثبتات نستعمل ح/ 405 موردو التثبيتات بدل 401 بالنسبة للزبون أما بالنسبة للمورد يبقى القيد كما هو.

5- تحصيل الورقة التجارية: عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية يقوم حاملها تحصيلها إما مباشرة من طرف

المدين وهذا لا يكون فيه أي مصاريف للتحصيل أو يكون عن طريق البنك وهذا ما يجري في الغالب حيث تمر العملية في هذه الحالة عبر مرحلتين بسبب وجود فارق زمني بين عملية ارسال الورقة للتحصيل ووقت دخول النقدية لحساب المؤسسة أو الشخص الدائن وخروجها من حساب المؤسسة أو الشخص المدين لهذا يجب استعمال الحساب الفرعي 5113 أوراق قبض مراسلة للتحصيل ريثما يصلنا اشعار من البنك بدخول المبلغ لحساب المؤسسة لدى البنك وذلك مقابل خدمة التحصيل وتكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

أ- التحصيل المباشر:

• عند الزبون

ح/ 53

ح/ 403

--	--	--	--

• عند المورد

ح/ 413 أوراق قبض

ح/ 53

--	--	--	--

ب- التحصيل الغير المباشر

• عند الزبون

ح/ 512

ح/ 403

	تسديد الكمبيالة		
--	-----------------	--	--

• عند المورد: تعالج العملية عبر قيديين

القييد الاول:

413

5113

	ارسال ورقة للتحصيل		
--	--------------------	--	--

القييد الثاني:

5113 / ح	668 / ح	512

تحصيل الورقة مع تحمل مصاريف التحصيل

6- خصم الورقة التجارية:

قد يقوم سحب الورقة التجارية بخصم الورقة وذلك عن طريق ارسالها إلى البنك لتحصيل قبل حلول أجلها ويقبل البنك عملية الخصم عن طريق احتساب فوائد خصم على أساس المدة الباقية للتحصيل الورقة التجارية بالإضافة لمصاريف التحصيل تعتبر فوائد الخصم من الأعباء المالية تسجل في ح/ 661 أعباء الفوائد وفق القيد التالي:

• عند الزبون:

512	403

في تاريخ استحقاقها

• عند المورد: تعالج العملية عبر مرحلتين كالتالي

المرحلة الاولى عند ارسال ورقة للخصم: نجعل القيد التالي

5114 أوراق مرسله للخصم	413 أوراق قبض

الرحلة الثانية في تاريخ الخصم نجعل

512 البنك	661 الفوائد البنكية	668 / ح مصاريف	TVA 4456	5114 أوراق مرسله للخصم

$$E_c = V \times T \times \frac{n}{360}$$

القيمة المحصل عليها من عند البنك = القيمة الأصلية - TVA - العمولة (المصاريف) - الفوائد

7- عملية تظهير الورقة

يقصد بتظهير الورقة تحويل ملكيتها من مالكيها الأصلي المستفيد الأول إلى مالك جديد وذلك عندما يقوم المستفيد الأول من الورقة بتسديد دين عليه بالورقة التي بحوزته (أوراق قبض) لا يحدث أي أثر محاسبي لدى المدين الأول (المسحوب عليه أو محرر الورقة) بينما يكون التسجيل المحاسبي لدى المؤسسة المظهرة للورقة (المدينة) في هذه الحالة والمؤسسة المظهر لها أي الدائنة أو المستفيد التالي وفق القيوم التالية:

أ- تظهير الورقة:

• عند المؤسسة المظهرة:

401 مورد	413 أوراق قبض مظهرة

• عند المؤسسة المظهر لها

413	أوراق قبض مظهرة	411 زائن

ب- في حالة الشراء والبيع وأوراق مظهرة

• عند الزبون (المشتري):

413 أوراق قبض مظهرة	4456	380

38	30

● عند المورد (البائع):

413 أوراق قبض مظهرة

4457	70	60	30

8- تمديد أجل استحقاق الورقة التجارية:

قد يتطلب المسحوب عليه الغاء الورقة التجارية القديمة واستبدالها بورقة تجارية جديدة أو ما يعرف بعملية التكافؤ نتيجة لعدم قدرة المسحوب عليه بالوفاء في تاريخ استحقاق الورقة وذلك مقابل فائدة تحسب على أساس مدة التأجيل (الفرق بين تاريخ الاستحقاق الورقة القديمة وتاريخ استحقاق الورقة الجديدة). هنا نميز بين حالتين محاسبا:

الحالة الأولى: عدم تغيير المبلغ: هناك يؤدي هذا التحديد لأي تسجيل لدى الطرفين هي حالة نادرة

الحالة الثانية: حالة تغيير المبلغ: يعني إلغاء الورقة الأولى وتعويضها بورقة جديدة يتحمل فيها المسحوب عليه أو المحرر فائدة التأخير ومصاريف التحديد وتصبح قيمة الورقة الجديدة كما يلي:

قيمة الورقة الجديدة = قيمة الورقة القديمة + فوائد التأخير

كما يتحمل المسحوب عليه كل المصاريف وهي مصاريف الخدمات المصرفية + الطوابع وفق القيد التالي:

● عند المورد:

413 أوراق قبض	411 الزبائن

إلغاء الورقة الأولى

413 أوراق قبض	41 زبائن	763 مداخيل الحقوق
	الورقة الجديدة	

• عند الزبون:

403 أوراق دفع	401 زبائن
	إلغاء الورقة الأولى

401	627 خدمات مصرفية	601 مصاريف الفوائد	642 طوابع جبائية	TVA 4456
			الورقة الثانية الجديدة	

403 أوراق قبض	53 الصندوق

9- حالة عدم دفع الرقعة

قد يرفض المسحوب عليه دفع الورقة التجارية أو الوفاء بقيمتها في هذه الحالة أوجب المشرع على حامل الورقة ضمانا لحقوقه باتخاذ جملة من الاجراءات ضمن مواعيد محددة تتلخص في اثبات عدم الوفاء بورقة رسمية تسمى احتجاج عدم الدفع ومن خلال عدم الدفع نعالج محاسيبا عدة حالات

الحالة الأولى: الورقة التجارية لدى الساحب المستفيد:

عندما يقوم الساحب الورقة التجارية إلى المسحوب عليه في تاريخ استحقاقها فإذا رفض هذا الأخير فإن الساحب يحرر عليه موجب الامتناع عند الدفع ويلغي الورقة من حساباته ويحمله مصاريف الدفع تسجل بالنسبة للمسحوب عليه في ح/ 668 أعباء مالية أخرى وفقا للعقود التالية هي:

• عند المورد:

411 زبائن	413 أوراق قبض	
الكمبيالة الاولى الموقعة		
413 أوراق قبض	53 الصندوق	411 زبائن

إلغاء الكمبيالة الموقعة (يسدد المورد المصاريف ولكن حملها على الزبون)

• عند الزبون:

405 أو 403	404 أو 40 مورد	
الكمبيالة الموقعة		
404 أو 401	668 أعباء مالية	405 أو 403

اثبات عدم دفع الكمبيالة

الحالة الثانية: حالة الورقة التجارية مرسلة للبنك لتحصيل قيمتها من المسحوب عليه:

عندما يقوم البنك الساحب الورقة التجارية إلى المسحوب عليه في تاريخ استحقاقها لتحصيل قيمتها فإذا رفض هذا الأخير فإن البنك يحرر عليه الامتناع عن الدفع ويحمل الساحب مصاريف عدم الدفع حيث يحملها ضده هذا الأخير بدوره إلى المسحوب عليه وفق القيود التالية:

• عند المورد:

411 زبائن	413 أوراق قبض	
	الكمبيالة الأولى	
413 أوراق قبض	5113 مرسلة للتحصيل	
	ارسال الورقة للتحصيل	
5113	512 البنك	411 زبائن
اثبات عدم دفع الورقة		

• عند الزبون:

405 أو 403	401 أو 404	
	الورقة الأولى	
401 أو 404	668	405 أو 403
اثبات عدم دفع الكمبيالة		

الحالة الثالثة: حالة الورقة التجارية موضوعة لدى البنك

في هذه الحالة البنك هو الذي يقوم بتحرير احتياج عدم الدفع على المسحوب عليه ويحمل المصاريف عدم الدفع على المسحوب عليه مباشرة وذلك وفق القيود التالية:

ملاحظة: القيود سجلناها سابقا ما عدا الأخير للتوضيح فقط

• عند المورد (الساحب): تعالج العملية عبر أربع قيود كالتالي:

	413 أوراق قبض	411 زبائن
تاريخ توقيع الكمبيالة	تاريخ التوقيع	
	5114 أوراق مرسله للتحصيل	413
ارسال الكمبيالة للخصم	تاريخ الارسال إلى البنك	
	512	661
خصم الكمبيالة	خصم الورقة بتاريخ الخصم	5114
	512	411
عدم الدفع	اثبات عدم دفع الكمبيالة	

• عند الزبون المسحوب عليه:

405 أو 403	401 أو 404	
تاريخ توقيع الكمبيالة		
404 أو 401	668	403 أو 405
تاريخ عدم الدفع		

مثال تطبيقي:

بتاريخ 2012/04/02 سجلت مؤسسة تجارية متخصصة في بيع أجهزة الإعلام الآلي على زبائنها 3 كمبيالات:

الكمبيالة 1: بمبلغ 4000 دج تستحق بتاريخ 2012/04/30

الكمبيالة 2: بمبلغ 5000 دج يستحق بتاريخ 2012/05/31

الكمبيالة 3: بمبلغ 8000 دج تستحق بتاريخ 2012/06/30

علما أن:

- بتاريخ 2012 04/30 أرسلت المؤسسة إلى زبائنها الكمبيالة الأولى لسدادها فرفض هذا الأخير وعليه قامت المؤسسة بالإجراءات المنصوص عليها قانونا وحملت الزبون مبلغ 300 دج كانت قد سددتها وفق الاجراءات نقدا
- بتاريخ 2012/05/25 أرسلت المؤسسة لبنكها الكمبيالة الثانية لتحصيلها من المسحوب عليه وعند تاريخ استحقاقها ورد اشعار من البنك يفيد بعدم تحصيل الكمبيالة بسبب رفض المسحوب عليه حيث بلغت مصاريف عدم الدفع 450 دج
- بتاريخ 2012/06/01 أرسلت المؤسسة إلى بنكها الكمبيالة الثالثة لخصمها حيث احتسب البنك مصاريف الخصم 5% وبتاريخ استحقاقها رفض المسحوب عليه دفع قيمة الكمبيالة إلى البنك فحرر عليه هذا الأخير مصاريف عدم الدفع بمبلغ 500 دج عند المورد.

الحل:

		2012/04/02		
4000	4000	أوراق قبض (السندات الواجب تحصيلها) الزبائن	411	413
		تحرير كمبيالة من الزبون للمورد		
		2012/04/30		
300	4300	الزبائن	411	
4000		الصندوق	53	
		أوراق قبض (سندات واجب تحصيلها)	413	
		إلغاء الكمبيالة		
		2012/04/02		
5000	5000	الزبائن والسندات الواجب تحصيلها	413	
		الزبائن	411	
		2012/05/25		
5000	5000	أوراق مرسلة للتحصيل	5113	
		أوراق قبض	413	
		ارسال الورقة للبنك للتحصيل		
		2012/05/31		
450	5450	الزبائن	411	
5000		البنك	512	
		أوراق مرسلة للتحصيل	5113	

اثبات عدم الدفع

2012/04/02

8000

الزائن والسندات الواجب تحصيلها

413

8000

الزائن

411

تحرير الورقة

		2012/06/01		
	8000	أوراق مرسله للتحصيل (خصم)		5114
8000		أوراق قبض	413	
		ارسال الورقة للتحصيل		
		2012/04/01		
	7966.67	البنك		512
	33.33	أعباء الفوائد		661
8000		أوراق مرسله للتحصيل	5114	
		خصم الورقة		
		2012/06/30		
	8500	الزائن		411
8500		البنك	512	

عند الزبون:

4000	4000	2012/04/02	405	404
		موردو التثبيتات		
4300	4000 300	موردو التثبيتات سندات مطلوب دفعها تحرير الكمبيالة	405	405 668
		2012/04/30		
5000	5000	موردو التثبيتات سندات مطلوب دفعها أعباء مالية أخرى	405	404
		موردو التثبيتات عدم دفع الكمبيالة		
5450	5000 450	2012/04/02	405	404
		موردو التثبيتات		
		موردو التثبيتات الواجب دفعها تحرير الكمبيالة رقم (2)	405	405 668
		2012/05/31		
		موردو التثبيتات الواجب دفعها أعباء مالية أخرى	405	404
		موردو التثبيتات عدم دفع الكمبيالة		

2012/04/02

8000	موردو التثبيات	404
8000	موردو التثبيات الواجب دفعها	405
	تحرير الكمبيالة الرقم (3)	

2012/06/30

8000	موردو التثبيات الواجب دفعها	405
500	أعباء مالية أخرى	668
8500	موردو التثبيات	404

المحور الخامس: الضرائب المؤجلة

تُحسب قيمة الضريبة على الأرباح في نهاية السنة المالية وذلك بسبب عدم معرفة النتيجة إلا في نهاية الدورة من خلال الميزانية الختامية ولهذا فإن المؤسسة تقوم بدفع الضريبة قبل احتسابها في شكل تسبيقات تُحسب على أساس الأرباح المحققة في السنوات السابقة أو تدفع بنسبة 4.5% من رأس مال المؤسسة في حالة مؤسسة جديدة النشأة.

1- تعريف الضريبة المؤجلة:

- عرفت المادة 134-2 من (ق.م.م) الضريبة المؤجلة كالتالي:

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبي قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال السنوات المالية مستقبلية.

- تعرف الضريبة المؤجلة على أنها ضريبة الدورة المالية التي تدفع لمصلحة الضرائب أو تقتطع من الضرائب المستحقة للسنة أو السنوات القادمة وذلك بسبب التفاوت الزمني بين تاريخ الدفع وتاريخ حصول هذه الضريبة من جهة ومن جهة أخرى التفاوت في التقييم في أصول الخصم والأعباء والإيرادات بين المؤسسة والمصالح الجبائية أي هناك اختلاف بين الربح المحاسبي والربح الجبائي وهناك تفاوت زمني بين ضريبة الدورة الحالية (ن) وتاريخ دفع الضريبة للدورة (ن) في الدورة (ن + 1)

2- أسباب نشؤ الضريبة المؤجلة:

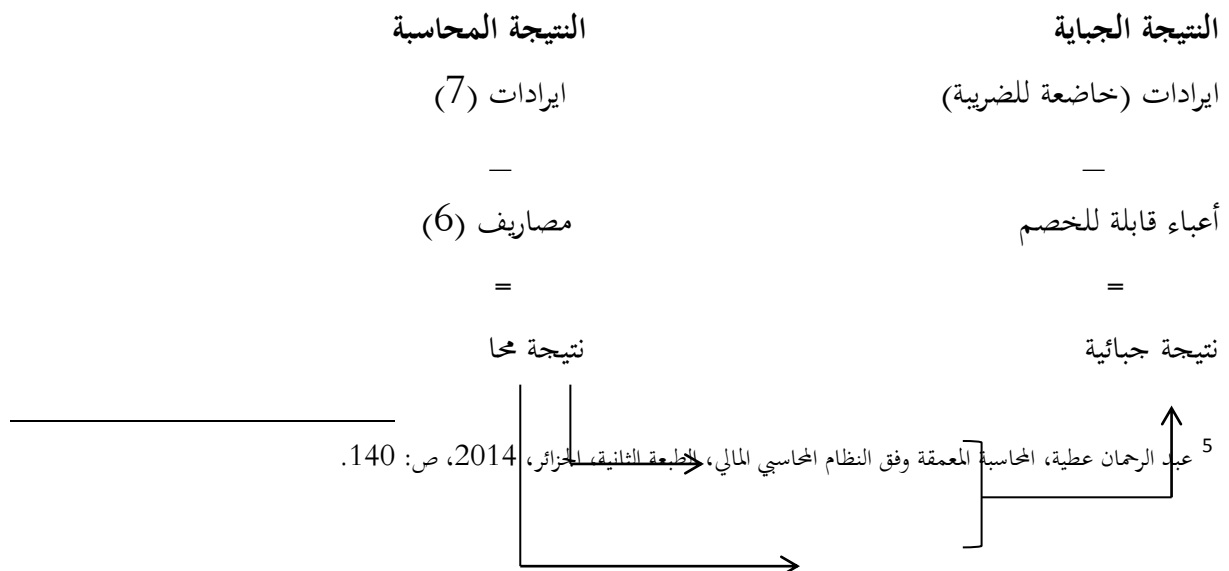
هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور هذه الضريبة بسبب اختلاف المعالجات المحاسبية وبين المؤسسة ومصلحة الضرائب نذكر من بينها ما يلي:

- الاختلاف في تقدير معدلات الإهلاك
- الاختلاف بالاعتراف بالمؤونات
- ترحيل خسائر الدورة إلى الدورات المستقبلية
- الاختلاف في طريقة المعالجة المحاسبية في عمليات البيع بالتقسيط
- اختلاف الضريبة المقدرة على أساس السنة السابقة مع الضريبة الحقيقية للسنة الحالية.

3- العلاقة بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية:

النتيجة المحاسبية تتعلق بالأحداث والعمليات التي أنشئت المؤسسة من أجلها هي الحصول على إيرادات وتحمل مجموعة من الأعباء علما أن هذه الأحداث تتعلق بالعمليات العادية والعمليات الغير عادية في إطار ما تمليه الظروف الاقتصادية وعند اجراء بعض التعديلات اللازمة الذي نص عليه القانون الجبائي الساري المفعول حسب المادة 140 من قانون الضرائب في الفقرة (1) و (2) تصبح لدينا نتيجة محاسبية وذلك بهدف تطبيق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ومنه نستطيع تلخيص هذا التعديل في العلاقة التالية:

النتيجة الجبائية = نتيجة محاسبية + الأعباء الواجب دفعها (حسب القانون الجبائي أي قد طرحتها المؤسسة) - التخفيضات (القانون الجبائي لا يفرض ضريبة على بعض المبالغ تدخل في تحديد الربح المحاسبي) - الخسائر للدورات السابقة.⁵



أعباء قابلة للخصم +

ايرادات معفاة (-)

-4 المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة

- تحديد الضريبة المقدرة للسنة الحالية على أساس ربح الربح السنة السابقة وتسجل محاسبيا في تاريخ أقصاه 02/20/ن وفق القيد التالي: (ربح السنة السابقة في معدل الضريبة)

695 ضرائب على الأرباح	444 ديون ضريبة للدولة
<div></div>	<div></div>

- حساب واثبات التسبيقات الضريبة للدورة

التسبيق الضريبي = ضريبة السنة السابقة $\times 30\%$

وتسجل وفق القيد التالي:

444 ضريبة للدولة	ح/ 53 أو ح/ 512
<div></div>	<div></div>

يسجل هذا القيد 3 مرات لكل تسبيق

التسبيق الأول ما بين 02/20/ ← 03/20 للدورة الحالية

التسبيق الثاني ما بين 05/20/ ← 06/20 للدورة الحالية

التسبيق الثالث ما بين 10/20 ← 11 /20 للدورة الحالية

- حساب الفرق الجبائي الضريبة المؤجلة في 12/31/ن نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: دين ضريبي للسنة ن+1 أو ما يسمى **ضريبة مؤجلة الخصوم**: تكون هذه الحالة عندما تكون الضريبة الحقيقية (الجبائية للدورة ن) أكبر من الضريبة المقدرة على أساس السنة الماضية والمدفوعة عبر 3 تسبيقات ويحسب الفرق كالتالي:

ضريبة مؤجلة الخصوم = ضريبة الدورة ن الحقيقية الجبائية - التسبيق المسدد × (3) موجب وتفيد في 12/31/ن وفق القيد التالي:

693 فرض ضرائب مؤجلة الخصوم	134 دين ضرائب مؤجلة الخصوم
	تسجيل دين ضريبي

في تاريخ 04/30/ن+1 تسدد المؤسسة الدين الضريبي وفق القيد التالي:

134 دين ضريبي مؤجل الخصوم	53 أو 512
	ترصيد دين ضريبي خصوم

الحالة الثانية: حق ضريبي وهو حق للمؤسسة على مصلحة الضرائب لا يسترجع ويعتبر كتسبيق للضرائب يقتطع من الدورة اللاحقة وتنتج عندما تكون النتيجة المحاسبية أكبر من النتيجة الجبائية أي المؤسسة سددت ضرائب أكبر من الضريبة المستحقة على الدورة

ضريبة مؤجلة أصول = الضريبة الجبائية للدورة (ن) - التسبيق المسدد × (3) سالب

التسجيل المحاسبي: نفس القيود السابقة باستثناء قيد 12/31/ن نعكس القيد

133 ضرائب مؤجلة أصول	ح/ فرض ضرائب مؤجلة أصول

مثال: مؤسسة تجارية يقدر الربح الحقيقي في نهاية الدورة لسنة 2013 بـ 480000 دج بافتراض حققت المؤسسة نتائج لسنتي 2014 و 2015 بـ 600.000 دج 2014
420.000 دج → 2015

المطلوب: المعالجة المحاسبية لتسديد الضرائب وتسوية الضرائب المؤجلة

الحل:

		2014/02/20		
120.000	ضرائب على الأرباح		695	
رأب	دولة - ضرائب	444		
			120.000	
	التصريح بالضرائب لسنة 2014			
	2014/03/20			
36000	دولة - ضرائب	444		
ندوق	الصندوق	53		
			36000	
	تسبيق ضريبي أول 30%			
	2014/11/20			
36000	دولة - ضرائب	444		
36000	الصندوق	53		
	تسبيق ضريبي الثاني			
	2014/11/20			
36000	دولة - ضرائب	444		

53
36000

تسبيق ضريبي الثالث

2014/12/31

42000 فرض ضرائب مؤجلة الخصوم 693

42000 ضرائب مؤجلة الخصوم 134

تسوية الفارق ضرائب مؤجلة الخصوم

20154/02/20

162000 ضرائب على الأرباح 695

دولة - ضرائب 444

162000

تصريح بالضرائب المستحقة

" "

42000 ضرائب مؤجلة الخصوم 134

42000 فرض ضرائب مؤجلة الخصوم 693

ترصيد الضرائب مؤجلة الخصوم

2015/03/20

	48600	دولة ضرائب	444
ندوق		الص	53
			48600
		تسديد التسبيق الأول لسنة 2015	
		2015/06/20	
	48600	ضرائب - دولة	444
48600		الصندوق	53

تسديد القسط الثاني

2015/11/20

48600	ضرائب — دولة	444
48600	الصندوق	53

تسديد التسبيق الثالث

2015/12/31

40800	ضرائب مؤجلة الأصول	133
40800	فرض ضرائب مؤجلة أصول	692